

تقرير

شوقي عشقوني
lionbars@hotmail.com

تعطي الأولوية للتحديات الاقتصادية والأمنية

بايدن في المثلث الإيراني - التركي - الإسرائيلي

كل المؤشرات تدل على ان ادارة الرئيس الاميركي جو بايدن تعطي اولوية للتحديات الاقتصادية والأمنية الناجمة عن المنافسة بين القوى العظمى الثلاث: الولايات المتحدة والصين وروسيا. لذلك تخطط لنقل مواردها السياسية من الشرق الاوسط الى اسيا، ولتقوية تحالفاتها الاساسية في اسيا واوربا بعدما تم اهمالها في عهد سلفه



يريد بايدن ان تكون ايران هي صاحبة الخطوة الاولى.

على الرغم من ان الادارة الاميركية الجديدة تتفادى الغرق في مستنقع الشرق الاوسط، الا انها لا تستطيع ان تتفادى ثلاثة ملفات اساسية: الاتفاق النووي مع ايران وامن اسرائيل والصداع الذي تسببه تركيا.

جاءت التعيينات في المراكز القيادية الاميركية وتحديدًا مستشار الامن القومي جايك سوليفان ومدير وكالة المخابرات المركزية (CIA) وليام بيرنز والمبعوث الخاص الى ايران روبرت مالي، والثلاثة كانوا في عداد الفريق الذي ساهم في صنع الاتفاق النووي مع ايران وهندسته ايام الرئيس باراك اوباما، لتؤكد ان الرئيس جو بايدن مصمم على العودة الى الاتفاق النووي مع ايران، خصوصا وان روبرت مالي هو ابرز رموز التيار الداعي الى هذه العودة في ظل تطورات دولية اهمها تسارع الصعود الصيني والروسي بما كان عليه الوضع عام 2015. وكان مالي ساهم في بلورة مقاربة ادارة اوباما للشأن الإيراني على ضوء اولويتها الاستراتيجية، وهي احتواء صعود الصين والتي سماها اوباما الاستدارة نحو اسيا.

منذ ما قبل وصوله الى البيت الابيض، كشف بايدن عن رغبته في إعادة بلاده الى الاتفاق النووي مع ايران الذي خرجت منه في ربيع عام 2018، عدا ان قرار سلفه الرئيس دونالد ترامب كان خاطئا، وجاءت تصريحات وزير الخارجية انطوني بلينكن لتؤكد ان واشنطن تريد العودة الى الاتفاق النووي المبرم مع ايران؛ ولكن ليس كيفما كان، بل وفق تصوراتها وشروطها، اذ يتعين على ايران

المتوافر لها. اما العنصر الاخر في المعادلة الإيرانية، فهو انها مستعجلة، نظرا الى اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في حزيران المقبل، وبالتالي ليس امام الرئيس حسن روحاني والحكومة الإيرانية الكثير من الوقت للحصول على شيء ملموس.

تضيف هذه المصادر ان واشنطن التي تؤكد رغبتها في العودة الى تغليب المسار الدبلوماسي استوعبت وضع ايران، وهي بالتالي تلعب على عامل الوقت. السؤال المطروح: من ان يبدأ بايدن مع ايران، من النقطة التي انتهى اليها اوباما ام من النقطة التي انتهى اليها ترامب؟ على الأرجح، لا هذا ولا ذلك. لن يكون في امكان بايدن العودة الى طاولة الاتفاق النووي مع ايران وفق الصيغة السابقة

”

نتنياهو امام امتحان الانتخابات الحاسمة ولانحة مطالب الى بايدن

“



نتنياهو قلق لأن الرئيس الاميركي خلفا للعامة لم يجعله من اوائل الزعماء الذين يخاطبهم.

التي وضعت ايام اوباما، وليس في وسعه التمسك بالشروط التي وضعها الرئيس ترامب ولا بالعقوبات التي فرضها، خصوصا وان ايران ابغلت شروطها للعودة الى المفاوضات، واولها الغاء الشروط الـ12 التي وضعتها ادارة ترامب، وثانيها خفض التدريجي للعقوبات. وسيكون بايدن في النهاية في منطقة وسطية وعلى مسافة متساوية بين الطرفين، بمعنى انه لن يكون هناك عودة الى الاتفاق وفق الصيغة السابقة، وفي الوقت ذاته لن يكون هناك من تبني لشروط ترامب القصوى، لان بايدن مدرك من جهة حاجة ايران الى رفع العقوبات عنها، ومصمم من جهة ثانية على تصحيح مسار السياسة الخارجية لا سيما في الشرق الاوسط.

لكن بايدن سيكتشف ان الهامش المتاح لتحقيق اختراق مع ايران سيكون ضيقا ومحكوما بعوامل عدة، ابرزها: المناخ الاميركي العام الذي عززه ترامب الداعي الى الابتعاد من الاتفاق النووي وعدم الحاجة الى إعادة احيائه وعدم الجدوى من ذلك، والضغط الاسرائيلية التي بدأت من الان على بايدن لعدم اعتماد السياسة التي اعتمدها اوباما مع ايران، وعدم العودة الى الاتفاق الذي ابرمه معها.

اسرائيل المقبلة على انتخابات رابعة هذا الشهر ينتابها قلق متعدد الوجوه، لكنه يتمحور حول التغيير في الادارة الاميركية والملف النووي الإيراني.

ما يزيد من الخشية الاسرائيلية هي المتغيرات في الداخل الاميركي على اكثر من صعيد، بدءا من الانشغال الكبير بمعالجة جائحة كورونا كما بالازمة السياسية الداخلية الحادة الناجمة عن الانتخابات الرئاسية وتراجع الاهتمام بالشرق الاوسط جراء هموم اميركية رئيسية تبدأ من الصين الى روسيا وايران وصولا الى الاقتصاد. هذه المتغيرات تشكل مصادر قلق لاسرائيل لانها قد تخفض حرارة الدعم الاميركي لها، على الرغم من صلابة العلاقات بين

وتتناول هوية الجهة التي يتعين عليها ان تخطو الخطوة الاولى: هل يتعين على طهران ان تتراجع عن انتهاكاتها للاتفاق النووي لتشجيع الولايات المتحدة على العودة الى الاتفاق، ورفع العقوبات التي فرضتها ادارة ترامب بدءا من ايار 2018؟ ام انه يعود الى واشنطن ان تقلب صفحة سياسة ترامب وان تضع حدا للعقوبات وتعود الى الاتفاق؛ الامر الذي سيشجع الطرف الإيراني على التراجع عن تحلله من الاتفاق؟ وذهب المسؤولون الإيرانيون الى ابعد من ذلك، عندما اكدوا ان ما يعينهم هو ملف العقوبات وانهم ليسوا متعجلين عودة واشنطن الى الاتفاق، لا بل انهم يرون انه لا حاجة الى مفاوضات يريدتها الطرف الاميركي بالنسبة الى الملف النووي

بايدن يريد العودة الى الاتفاق النووي وفق تصور واشنطن وشروطها

القيام بالخطوة الاولى؛ اي التراجع عن الانتهاكات الكثيرة والخطيرة التي قامت بها للاتفاق النووي الذي لم يتبق منه الكثير. في المقابل، فان السلطات الإيرانية ترى ان على واشنطن التراجع عن العقوبات التي فرضتها على ايران اولا. انها هي من بادر الى الخروج منه. اشكالية جديدة طفت على السطح

يتحدى الجميع بشراء الصواريخ الروسية S400 بتهديد خطوط الغاز في المتوسط والتدخل عسكريا في ليبيا وحسم المعركة في ناغورني كاراباخ، وطبعا توسيع نطاق النفوذ التركي في سوريا والعراق.

بايدن سيمارس نهجا أكثر حزما مع اردوغان. هذا ما بدا الاتراك يدركونه باكرا ويثير لديهم القلق. كما ينظر الاتراك بقلق الى المؤشرات المتعلقة بتركيب فريق بايدن لشؤون الشرق الاوسط، لكن الهواجس التركية تتوجها نظرة بايدن شخصيا. فهو في العام 2007، من موقعه في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، اقترح حلا في العراق يقوم على انسحاب اميركي مشروط وتطبيق الفيدرالية او الكونفيدرالية. وثمة من يعتقد ان فكرته الاساسية كانت التقسيم الى 3 دول: شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، وكردية في الشمال.

يخشى الاتراك ان يحاول بايدن، بذريعة التخلص من ارث ترامب الفوضوي، تولى دور الزعيم الاوحد والعدواني في العالم، الامر الذي سيرفض العالم الى هزات جديدة. ويخشون ايضا من سياسة التنسيق بين اوروبا واميركا لاجراء تركيا، والزعيم بأن الاخيرة لا يمكن ان تتبع سياسة توازن بين واشنطن وموسكو، ومن حملة اميركية لتطويق روسيا عبر حلف شمال الاطلسي وستكون مسألة حساسة بالنسبة الى تركيا.

لا تستبشر تركيا خيرا من الادارة الاميركية الجديدة، او حتى اتباعها في الاتحاد الاوروي. وبينما تنتظر ما ستؤول اليه علاقاتها المتوترة اصلا مع القوى الغربية، تجاوزت هذه الاخيرة مرحلة التوبيخ والعقوبات المحدودة الى قيادة هجمة منظمة ومتعددة الوجة، تشارك فيها مراكز ضغط، تسعى من جهتها الى تفعيل سياسات تضع حدا لطموحات انقرة التوسعية والتي باتت تشكل خطرا على وحدة حلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوروي.



اردوغان يخشى قيودا اميركية منسقة مع اوروبا.

داعش يربت ماكغورك منسقا لشؤون الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجلس الامن القومي الاميركي، بمثابة خبر مزعج للاتراك، لاسيما ان ماكغورك كان داعما قويا للمجموعات الكردية في شمال شرق سوريا، ومجاهرا بمواقفه ضد تركيا التي اتهمها في عام 2019 بالسماح بارسال 70 الف مقاتل من المتطرفين من اكثر من مئة دولة في العالم الى الداخل السوري لقتال النظام وقوات سوريا الديمقراطية. واذا اضيفت الى ذلك انتقادات وزير الخارجية الاميركي الجديد انتوني بلينكن لتعاون انقرة مع موسكو، ستجد تركيا نفسها امام هجمة منظمة ومتعددة الوجة.

خلافًا لترامب الذي ربطته علاقة شخصية طيبة بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان، سيعمل بايدن على قصص اجنحة التمرد التركية في الشرق الاوسط، وخصوصا في سوريا والعراق وعبر المتوسط. يرى بايدن، ان تركيا تضطلع بادوار تؤدي استراتيجية واشنطن، وانها تهدد حلفاءها من داخل الاطلسي، وبالتنسيق مع روسيا التي عمقت ارتباطها بها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، مما اتاح لاردوغان ان

6- الانطلاق في اي مفاوضات جديدة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية من مبادئ واسس خطة القرن التي وقعها ترامب. لذا من غير المعروف كيف سيتعاطى معها بايدن، وما اذا كانت لديه اقتراحاته الخاصة. علما انه سيعيد العلاقات الاميركية - الفلسطينية الى ما كانت عليه وسيؤيد حل الدولتين.

7- اعادة النظر في قرار الحد من الوجود العسكري الاميركي في المنطقة، ومراعاة مواقف اسرائيل والشركاء العرب ومصالحهم، واحترام الالتزامات الاميركية. 8- تعزيز العلاقات الثنائية، او الحفاظ على المستويات التي بلغتها في عهد ترامب، ويشمل ذلك الدعم المالي الاميركي السنوي، والابقاء على التفوق العسكري الاستراتيجي لاسرائيل في المنطقة، وعلى التعاون الاستخباري والحرب السيبرانية.

بعد اسبوع فقط على دخول بايدن البيت الابيض، اصدرت وزارة الخزانة الاميركية التقرير الشهري وتضمن اشارة قوية الى استمرار دعم تركي لتنظيم داعش، في الوقت نفسه جاء تعيين المبعوث الخاص السابق للتحالف الدولي لمكافحة

نجاحه في معركة البقاء، عمل على خط مواز على صياغة استراتيجية للتعامل مع بايدن وادارته ومفاوضته بعد الانتخابات (في حال لم يخسرها) من موقع قوة وعلى اساس لائحة شروط او مطالب اعدها فريق من مستشاريه ومعاونيه خلال الاسابيع الماضية، وفي فترة ما بعد الانتخابات الاميركية. هذه اللائحة تحتوي على النقاط التالية:

1- اتخاذ مواقف متشددة من المشروع النووي الايراني واحباطه وتقييد قدرات طهران الصاروخية.

2- مساندة اميركا لاسرائيل في عملياتها المثابرة لضرب التمركز العسكري الايراني في سوريا.

3- دعم الضغوط الاسرائيلية على "حزب الله" في لبنان، وايضا في المناطق القريبة من الجولان.

4- عدم الغاء شيء من المواقف والمكتسبات التي اتخذها ترامب واعطاها الى اسرائيل.

5- حماية اتفاقات السلام والتطبيع مع العالم العربي، ودعم تشكيل جبهة عربية - اسرائيلية ضد ايران.

بازاء نيات الحكومة الاسرائيلية بسبب الرواسب المتبقية من فترة نهاية عهد اوباما، والعلاقة الحميمة التي سادت بين نتنياهو وترامب. بالتالي، يحتاج كلا الجانبين الى تعلم العمل معا مجددا، ومن المحتمل ان تكون الادارة الجديدة مهتمة بالمبادرة.

لذا، من المهم جدا وفق الخبراء ان تصل اسرائيل الى الاجتماع مع الادارة الجديدة بايد نظيفة، ومن المهم استيعابها السريع لحقيقة ان الواقع تغير، وان عليها تكييف السلوك مع السياسة الاميركية المتبلورة وطريقة سلوك الرئيس المقبل والادارة الجديدة.

نتنياهو الذي تفرغ للانتخابات لاثبات

انه اخذ منحى متسارعا بعد البدء بتنفيذ القانون الذي سنه مجلس الشورى برفع نسبة التخصيب الى 20% بمعدل محدد كليا في كل شهر، اضافة الى اجراءات تتصل بالبروتوكول الاضافي. فبحسب ידיעות احرونوت، هناك ثلاث مشاكل تقلق اسرائيل: الثقب في الاشراف على البرنامج، تقدم الايرانيين في استخدام اجهزة طرد مركز اكثر تطورا، والتقدم في صنع الصواريخ والرؤوس الحربية. في هذا الاطار، تعتمد اسرائيل الى التسويق لضرورة البناء على ما فرضه ترامب من وقائع، بهدف قطع الطريق على ادارة بايدن للعودة الى الاتفاق السابق. لكن حتى لو تمت صياغة اتفاق جديد، فلا يعني ذلك انه سيلبي بالضرورة مطالب تل ابيب الاستراتيجية.

نتنياهو الذي يتأهب لخوض انتخابات نيابية حاسمة ومصيرية، بات مقتنعا مع فريقه انه بعد اربع سنوات من ادارة ترامب، التي كان لاسرائيل خلالها تأثير كبير على السياسة الاميركية، سيتوجب عليها اجراء تعديلات تلائم الواقع الجديد وصياغة استراتيجية محدثة لاتصالها مع الفريق الذي سيقود السياسة الخارجية المقبلة. ومع ان بايدن يعد صديقا لاسرائيل، فمن المتوقع ان يكون متشككا

الاشكالية بين طهران وواشنطن: رفع العقوبات ام وقف الانتهاكات؟



تقدم ايران النووي اتخد منحى متسارعا بعد بدء تنفيذ قانون يرفع نسبة التخصيب.